

## إسرائيليات - 2

### أفراهام سيلع

#### محيطو السلام والجهود السلمية في الشرق الأوسط\*

هذا البحث يحلل الانعكاسات الممكنة لالتزام حركات إسلامية، محلية وإقليمية، منع أو إحباط أية تسوية بين إسرائيل وم.ت.ف. بواسطة "الإرهاب". وهو يتحرى بصورة خاصة التأثير الممكن لهذه الحركات، سواء في فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة، أو في إمكان تجديد المفاوضات بحسب صيغة خريطة الطريق، في عهد ما بعد عرفات.

ومع أن البحث يتطرق إلى دور الميليشيات المحلية المنبثقة من حركة "فتح" بعد تشرين الأول/أكتوبر 2000 (كتائب شهداء الأقصى ولجان المقاومة الشعبية)، فإنه يركز على حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، لا على نشاطهما المحلي فقط، بل أيضاً على ارتباطاتهما الإقليمية أيضاً. كما يتقصى العلاقات السياسية والعسكرية التي تقيمها هذه الحركات مع سورية وإيران، وعلاقاتها الأوثق بـ "حزب الله"، الذي يعمل ككيان لبناني شبه مستقل أو كناقل للنفوذ الإيراني والسوري في الشؤون الفلسطينية. فهؤلاء اللاعبون ينتجون معاً شبكة سياسية وعملانية عابرة للحدود وللقوميات، قادرة حقاً على إحباط أية محاولة إسرائيلية - فلسطينية للعودة إلى القناة الدبلوماسية. ومع أن اللاعبين الفلسطينيين المحليين لا يخضعون بالكامل لرعاتهم السياسيين، فإنه في غياب حكومة فلسطينية فاعلة، وفي ظل وجود تشرذم سياسي واجتماعي عميق وفوضى مدنية وأمنية، تتزايد باستمرار تبعية هذه المجموعات المحلية للتمويل والدعم السياسي الخارجيين. وهذه التبعية تزيد في قدرة لاعبين إقليميين على زعزعة التفاهات الداخلية الفلسطينية وتفاهات بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن القرار الإسرائيلي بشأن فك الارتباط بقطاع غزة تفهمه المعارضة الإسلامية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي، على أنه انتصار للكفاح الفلسطيني المسلح، تنسبه إليها. وعليه تصر "حماس" وحركات جهادية أخرى على أن يكون فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة شاملاً، ومن دون تنازلات فلسطينية، مثل وقف النار في أثناء فك الارتباط أو بعده. وهي تطالب، في الوقت ذاته، بأن توقف إسرائيل توغلاتها داخل قطاع غزة وأعمال الملاحقة والاغتيال للشخصيات السياسية والعسكرية لهذه الحركات.

على المستوى المحلي، طرح فك الارتباط الإسرائيلي مسألة التشارك في السلطة بين "فتح" و"حماس" في قطاع غزة في "اليوم التالي"؛ وهي مسألة يفهمها التنظيمان على أنها شأن داخلي - فلسطيني حيوي. وفي الواقع، فإن لـ "حماس" دوراً مفتاحياً في كل عملية دبلوماسية إسرائيلية - فلسطينية في المستقبل. ومع أن "فتح" تمتلك قوة مسلحة تفوق كثيراً قوة "حماس"، فإن موافقتها وتعاونها ضروريان لتأسيس إدارة مستقبلية وشرعية ومستقرة في قطاع غزة. وهكذا، فإنه حتى الموافقة بالسكوت بين القيادة الجديدة للسلطة الفلسطينية وبين "حماس" يمكن أن تردع، بصورة فاعلة، مجموعات أخرى عن تحدي القواعد التي يحددها ائتلاف كهذا.

في المقابل، فإن "حماس"، ولاء منها لسياستها طوال عملية أوسلو، تفضل "التمثيل من دون المشاركة"، وستمنع من طلب منصب رسمي أو المشاركة في السلطة الفلسطينية أو أية إدارة جديدة في قطاع غزة، وخصوصاً إذا كان فك الارتباط الإسرائيلي مربوطاً بالتزام فلسطيني بعدم شن كفاح عنيف انطلاقاً من قطاع غزة. وعليه، فإن "حماس" على استعداد للتسليم بـ "تهدئة" مؤقتة ضد إسرائيل، لتسهيل عملية تطبيق فك الارتباط وحصد الإنجازات السياسية في الساحة الفلسطينية، لكنها تصر على أن يظل الخيار العسكري مفتوحاً. وكذلك فإنها لن تعرقل فك الارتباط، ولن تتحدى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، شريطة أن يكون على استعداد لأن يأخذ في الاعتبار مكانتها الشعبية القوية ومصلحتها في صوغ الحياة الاجتماعية والسياسية للسكان الفلسطينيين. وفي المدى القصير، يمكن إيجاز هذه المصالح في إدارة معركة انتخابات بلدية شفافة، وتغيير النظام الانتخابي للمجلس التشريعي، واستيعاب أنصار "حماس" في الأجهزة الأمنية. وهذا الموقف يمكن "حماس" من إبقاء جميع الخيارات مفتوحة؛ إذ إنها تقوم بدور كلب الحراسة على علاقات السلطة الفلسطينية بإسرائيل، وتحافظ على مرونة المبادرة إلى نشاط عسكري إذا دعت الحاجة.

إن مشاركة "حماس" وإنجازاتها الملموسة في دورات جزئية من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ كانون الأول/ديسمبر 2004، من شأنها أن تقنع قادة الحركة بأنهم قادرون على تشكيل معارضة ذات شأن للسلطة الفلسطينية، بل وعلى إيقاع الهزيمة بـ "فتح" في أحسن الأحوال.

وحتى في أفضل سيناريو يتمثل في وقف للنار من جانب "فتح" و"حماس"، وفي التعاون بينهما في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، لا يخطر في البال أن يقف نشطاء مسلحون في غزة مكتوفي الأيدي في حين تسيطر إسرائيل على أراض فلسطينية رئيسية وعلى سكان، أو تقوم بمنع التقدم نحو دولة فلسطينية.

يمكن لإسرائيل أن تساعد في تعزيز القيادة الجديدة لـ م.ت.ف./السلطة الفلسطينية، من خلال ضبط نفس عسكري، إفراج عن أسرى، انسحاب من مدن فلسطينية، تخفيف القيود على حركة الأشخاص والبضائع والتنسيق والتعاون البناءين. ويمكن، في المقابل، أن تغدو القيادة الجديدة على استعداد أكبر للموافقة على إصلاحات مؤسسية وعلى سلوك لا عنفي إزاء إسرائيل. وفي المقابل، يمكن للقيادة الجديدة للسلطة أن ترتد عن تبني سياسة كهذه، خشية منها أن تضعف شرعيتها بالذات، وخصوصاً في ضوء ميراث عرفات.

من المحظور أن ينشأ وهم بأن القيادة الفلسطينية ستكون مستعدة، أو قادرة على فرض سلطة القانون والنظام على مجموعات المعارضة، حتى في قطاع غزة خالٍ من الإسرائيليين. وبغض النظر عن ذلك، من دون إصلاحات داخل "فتح"، فإن صراع الأجيال والروح الثورية في صفوف شبان الحركة التي أثمرت العنف، سيستمران في زعزعة مكانة الحرس القديم.

على خلفية الصعوبات التي يواجهها النظام السياسي الإسرائيلي في ابتلاع فك الارتباط الأحادي الجانب، وخصوصاً فيما يتعلق بإخلاء المستوطنات اليهودية، إلى جانب محاولات تلطيف صدمة اليمين الإسرائيلي من خلال تعزيز الجهود للبناء الاستيطاني بين القدس ومعالیه أدوميم، من المتوقع أن يشهد المستقبل القريب فترات من العنف المنخفض المستوى، أو حتى فترات من وقف إطلاق النار، بدلاً من نهاية الصراع المسلح □.

(\*) المصدر: <http://www.fips.org.il>

ترجمة: خالد عايد.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)